القسامة والقتل في العمد والدية في وهذا هو القسم الثاني للوث
وهو عطف على قوله بقول من به الرمق اما ان لم يات اخر الموت عن
الضرب فلا يحتاج للقسامة **وان اختلفا** اي الشاهدان في **كيفيته** اي
القتل الذي شهدا به بان قال احدهما قتله خطأ وقال الاخر بل عمدا
او قال احدهما قتله بسيف وقال الاخر بل بخشبة مثلا **بطل** الدم
لتناقض الشاهدين به وان لم يلزم من بيانها ابتداء **او بشاهدين**
على اقرار الشخص **المقتول به** اي الضرب عمدا او خطأ **فلا ولي له**
القسامة والقتل او الدية **يقسم** الولي بالله **لمن ضربه** اي
المدعى عليه **مات** بتقديم الجار والمجرور لافادة الحصر او بتوبة
اما مات من ضربه او ما مات الا من ضربه قال البناني هذا
خاص بايمان القسامة مع الشاهدين على اقرار المقتول بالجرح اذ
الضرب وامامع الشاهدين على اقرار المقتول باحدهما فيقولون
لقد قتله وليس فقله مات قال الخرشي واما المثال الاول يعني
قوله يقول من به الرمق عند فلان فقتلني فنقسم لقد قتله حاشا
لوارثه بكسر الراء وسكون المثناة تحت تأتيه ضمير المقتول حال
كونه **يتاسحط** اي يتحرك **بدمه** والحال الشخص **القاتل بقربه**
اي المقتول حال كون القاتل **عليه الاثر** بفتح الهمز والمثلثة اي علامة
مباشرة القتل بان كان بيده سيف او نحوه سلطخ دم او على يديه
ونحوها شيء من دم المقتول او وجد خارجا منه مكان المقتول
عقب قتله وليس ثم غيره فذلك لوث يحلف الاولياء خمسين
يمينا يقولون لقد قتله ويستحقون العمد في العمد والدية في
الخطأ وسواء كان الذي راى المقتول على هذا الحال عدلا او اكثر
اذ ليس الموجب للقسامة انفراد العدل كما يوهمه صنيع
المختصر بل قوة التهمة وعدم التحقق كما بينه ابن عرفة افاده
البناني **والعدل** الشاهد بمعاينة الضرب او الجرح او اقرار المقتول

للخطأ واستحقوا ابغى بايهم من الدية اه وكذا ابن المدونة ونصها
ولو قال بعضهم قتله خطأ وقال الباقون لا علم لنا او نكلوا عن اليمين
حلف مدعوا الخطأ واخذوا حظهم من الدية ولا شيء للاخرين قال
ابو الحسن قولها لا علم لنا يحتمل لا علم لنا بعين قاتله او صفة قتله من
عمد او خطأ وقولها او نكلوا يحتمل معناه ادعى جميعهم الخطأ ويحتمل
ان يعود على الصورة المتقدمة وهي ما اذا قال بعضهم عمدا وبعضهم
خطأ والحكم سواء اه **وان اختلفوا** اي الاولياء **فيها** اي العمد والخطأ
بان ادعى بعضهم انه قتله عمدا والباقي انه قتله خطأ والحال
انهم مستوون في استحقاق الاستيفاء كبنين **فلكل** اي مجموع
مدعي العمد ومدعي الخطأ **دية خطأ** بعد حلف كل من ايمان
القسامة بقدر ميراثه من الدية سواء كان مدعي العمد رجلا او
امرأة لان الامر ال الى المال هنا **ومدعي العمد تبع** لمدعي الخطأ
في استحقاق الدية فاذا نكل مدعي الخطأ فليس لمدعي العمد الحلف
واخذ نصيبه لانه انما يحلف بتبعا لمدعي الخطأ ويكون حينئذ
بمنزلة ما اذا ادعى جميعهم الخطأ ونكلوا فتحلف عاقلة القاتل ومن نكل
منهم غرم ما عليه سواء نكلوا كلهم او بعضهم وان نكل بعض مدعي
الخطأ فلمدعي العمد ان يدخل في حصة من حلف ويبطل حصة من
حصة من نكل **وان خالفوا** اي الاولياء الشخص **المقتول** في
كيفية القتل بان ادعى انه قتله عمدا وقال اولياء خطأ او عكسه
بطلت الدية فلا قسامة لانه في الاول ابرأ العاقلة وهم ابرأوا
القاتل وفي الثاني عكسه ولانهم كذبوا قول المدعي ان اسلموا
على المخالفة بل **ولو رجعوا** اي الاولياء لقول المقتول لانهم كذبوا
انفسهم وقد تعلق لحقهم حق بقولهم الاول قاله اشهب وكذا
لا يقبل رجوعه الى قولهم كما ابينه **او بشاهدين على** معاينة
ضرب او جرح لمسلم **ثم ليأخر طرو الموت** للمضروب فلا ولي له